

مقدمة في الاقتصاد الماركسي

ترجمة مصطفى عمران - وحدة الترجمة - مركز الدراسات الاشتراكية



مقدمة في الاقتصاد الماركسي

ترجمة: مصطفى عمران

الناشر: وحدة الترجمة - مركز

الدراسات الاشتراكية

أكتوبر ٢٠١٦

الجزء الأول: القيمة والربح والاستغلال

إن الاقتصاد قد يبدو شديد التعقيد (١). وتركز أغلب المناقشات في صفحات الأعمال بالصحف أو نشرات الأخبار على الخصائص السطحية للرأسمالية؛ إذ تركز على تقلب الأسواق وأسعار السلع الأساسية مثل النفط وآخر أرقام إجمالي الناتج المحلي أو حجم العجز بالموازنة، كما تركز على حركة أسعار الأسهم أو معدلات الفائدة. وأحيانا تخوض تلك المناقشات في أمور مالية أكثر تعقيدا؛ كاشفة عن أسماء غريبة مثل المشتقات المالية والضمانات والمحافظ الوقائية والتزامات الديون المضمونة ومقايضات الائتمان الافتراضية وغيرها.

تعاني أيضا النظرية الاقتصادية التقليدية، التي تُدرس بالمدارس والجامعات، من نفس العيوب؛ إذ تتضمن عند مستوى أساسي رسوماً بيانية تمثل قياسات مثل العرض والطلب والمُفترض تقاطعها عند نقطة معينة لتخبرك بسعر منتج محدد. وهذا النموذج الذي يستند إليه هذا المنهج الاقتصادي قد أثبت انفصاله عن الواقع مرارا وتكرارا في سياق القرن العشرين.

وحتى الآن لا تزال تلك النظرية هي نقطة الانطلاق حتى بالنسبة للاقتصاد الأكاديمي الأكثر تقدما؛ حيث ينطوي على تقنيات حسابية ورياضية تتعامل مع حركة الأسواق يوما بيوم، وفي الأغلب تحقق نجاحا محدودا في ذلك.

إن حقيقة إخفاق هذه النماذج في تفسير ما يجري في الواقع قد ظهرت بشكل صارخ عندما اندلعت الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ مما دفع أحد

الأساتذة بكلية لندن للاقتصاد للتصريح بأن التدريب الذي تلقاه الاقتصاديون في الجامعات خلال آخر ثلاث عقود من التدريبات الجامعية للاقتصاديين كانت مضيعة للوقت ومثلت هدرا للموارد الخاصة والعامة. كما اضاف انه تبين ان اغلب الابتكارات النظرية لم تكن سوى نوع من اللهو الموجه نحو داخل الأوساط الجامعية. كما أكد أن دافع الأكاديميين كان في النظر إلى المنطق الداخلي للبرامج الجامعية الموجودة أصلا بدلا من أي رغبةٍ ملحّةٍ في فهم كيفية عمل الاقتصاد.

أما اهتمامات الاقتصاديين الماركسيين فهي مختلفة بعض الشيء...

كذلك كانت اهتمامات الاقتصاديين القديمين من مؤيدي الرأسمالية الناشئة، خصوصا أسلاف كارل ماركس: آدم سميث وديفيد ريكاردو.

وأيا كانت القيود التي تحكم هؤلاء الرموز، فإنهم أرادوا التعامل مع نظام لم يكن يهيمن سوى على جيوب صغيرة في بدايات انتشاره العالمي. وبدلا من التركيز على المظهر السطحي للرأسمالية، حاول سميث وريكاردو وأمثالهم فهم ماهية العمل الفعلي للرأسمالية.

انتقد ماركس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي - لسميث وريكاردو - لكنه استطاع تناول بعض رؤياهم وتعقبها للوصول لاستنتاج منطقي لفهم "قوانين حركة" النظام؛ ونظرة ماركس للرأسمالية من وجهة نظر العمال الذين يخلقون ثروة النظام بقوة عملهم، كانت أحد أسباب نجاحه في بلورة رؤياه. لم تكن مناولة ماركس للرأسمالية

تهدف الى إثرائه الشخصي أو إصلاح مشاكل النظام اليومية؛ كان لابد من فهم نقات ضعف الرأسمالية وأسباب دخولها في أزمات وكيفية الإطاحة بها.

١ - فهم ماركس للرأسمالية

يشمل الاقتصاد، حسب رؤية ماركس، دراسة كيفية حصول الإنتاج في مجتمع معين. وغالبا ما يتم اتهام الماركسية بالاختزال بسبب الدور المميز للاقتصاد في الماركسية، إلا أن ما أشار له ماركس ببساطة هو ظان الإنسان يحتاج الى المأكل والملبس والمأوى قبل الاهتمام بالسياسة والفلسفة والدين.

إن الأساس الاقتصادي للمجتمع، بمعنى كيف ينظم البشر أنفسهم لينتجوا، يعطي شكل المجتمع الأوسع الذي يعيشون فيه ويضع الأطر لتطوره عبر التاريخ. والرأسمالية التي نعيشها كمجتمع على مستوى العالم اليوم تتسم بأسلوب محدد لتجميع الناس لينتجوا؛ ولذلك سمتان هامتان.

أولاً؛ إن غالبية الناس التي تعمل في ظل الرأسمالية لا يتحكمون بوسائل الإنتاج؛ إذ يعملون مقابل أجر يقدمه الرأسمالي الذي يوظفهم.

قد تضمنت كثير من المجتمعات السابقة تقسيما بين أولئك ممن هم في القمة وهؤلاء ممن في القاع؛ وغالبا ما كانت هذه العلاقات استغلالية بعمق ووضوح. فالعبيد في اليونان وروما القديمتين كان يتم استغلالهم دون أي موارد من جانب مالك العبيد بسوطه المسلط عليهم. كما أن الفلاحين في أوروبا الإقطاعية

المجبرين إما على العمل جزءاً من اليوم على أراضي اللورد أو التنازل له عن جزء من إنتاجهم لابد وأنهم قد علموا أن الثروة يتم استخلاصها منهم.

أما في الرأسمالية فالأمور أقل وضوحاً. مع ذلك، سنرى ان الاستغلال يحصل فعلاً. إذ يستخلص الرأسمالي الثروة من العمال، حتى وإن تم إخفاء هذه العملية بستار الأجور والادعاء بأن العامل يتلقى "أجراً يومية عادلاً" مقابل "يوم عمل عادل".

ثانياً؛ الإنتاج في الرأسمالية موجه للسوق، إذ أنه بصفة عامة وبخلاف المجتمعات السابقة، لا يعمل الناس لاستهلاك ما ينتجونه. فالسلع والخدمات التي ينتجونها تباع في السوق. وعلى الرغم من وجود السوق في مجتمعات سابقة، إلا أن الأسواق كانت هامشية بالنسبة لأغلب الناس، أما اليوم فالسوق هو حقيقة مركزية لوجود الإنسان.

ليس ذلك فقط، بل إن الأسواق تتضمن منافسة بين مختلف الرأسماليين. إنهم متحدين في رغبتهم للسيطرة على وسائل الإنتاج واستخلاص الثروة من العمال ومنقسمين في الوقت نفسه من خلال سعي كل منهم للحصول على الحصة الأكبر من الأرباح والأسواق. إن هذه المنافسة لها آثارها الهامة على كيفية تطور النظام الرأسمالي كما سنناقشه في الجزء الثاني من هذا الكراس.

٢ - نظرية العمل للقيمة

تقتضي الرأسمالية إنتاج السلع، أي إن الأشياء تُنتج لثبّاع. أحد الأسئلة التي طرحها آدم سميث وديفيد ريكاردو هي: لماذا توجد قيمة معينة لسلع معينة؟

يعرض الاقتصاديون اليوم مجموعة من الأسباب، وينطوي أكثرها شيوعاً على مفاهيم العرض والطلب: فإذا توافرت السلع وانخفض الطلب، فإن السلع تكون أرخص. أما إذا ندرت السلع وزاد الطلب عليها، فإن السلع تكون أغلى.

فهم ماركس أن التغيرات في العرض والطلب يمكن أن تؤثر على سعر السلع، وهذا ما يؤدي لتذبذب الأسعار في السوق؛ صعوداً وهبوطاً، مع تغير العرض والطلب. لكن ذلك لا يجيب عن سؤال "حول أي قيمة تذبذب أسعار السلع؟"

إن المسألة الرئيسية التي حددها سميث وريكاردو، بطرق مختلفة، هي مسألة العمل. فما كمية العمل التي يتضمنها إنتاج سلعة ما؟ بمعنى آخر؛ كانت لديهم نظرية عمل للقيمة. وقد طوّر ماركس آراءهم مكوناً نظرية العمل للقيمة الخاصة به والأكثر اتساقاً وثورية.

أشار ماركس في كتابه "رأس المال" إلى أن لكل السلع "قيمة استعمال" كما سماها ماركس. وتعني ببساطة ما تُستعمل السلعة من أجله؛ فرغيف من الخبز يُستعمل إذ يمكن أكله، وغواصة نووية تُستخدم إذ يمكن بها تهديد أو قتل كثير من البشر، والكرسي مفيد لاستخدامه في الجلوس.

إن هذه القيم الاستعمالية لا يمكن مقارنتها ببعضها بسهولة؛ وهنا يكون للسلع المختلفة "قيمة تبادلية" (٢). والقيمة التبادلية ببساطة هي نسبة مبادلة السلع

ببعضها؛ إذ يمكن مبادلة كرسي واحد بمئة رغيف من الخبز، وبالمعنى النقدي يمكننا القول إن رغيفا من الخبز قد يتكلف ١ جنيه والكرسي يتكلف ١٠٠ جنيه. أو أن غواصة نووية تتكلف ٥ مليار جنيه؛ وبالتالي يمكن مبادلتها مقابل ٥ مليار رغيف خبز أو ٥٠ مليون كرسي.

إذن ما هو الشيء المشترك الذي تتضمنه السلع المختلفة والذي يسمح بمقارنتها ببعضها بهذه الطريقة؟

جادل ماركس بأن الشيء المشترك هو ما أسماه ببساطة "القيمة"، وأن القيمة تعكس وقت العمل المبذول في إنتاج هذه السلع. فكل ١ جنيه يعكس مدة محددة من وقت العمل ينفقها الإنسان في إنتاج السلع.

برغم ذلك، وكما قال ماركس، ليست القيمة هي أي وقت من العمل؛ فقد يجد الكثير منا صعوبة في إنتاج كرسي واحد ويستغرق في ذلك وقتا طويلا، وهذا في الحقيقة لن يجعل هذا الكرسي أكثر قيمة من كرسي آخر أنتجه حرفي ماهر في زمن أقل. وقد جادل ماركس بأن ما يعيننا هنا هو "وقت العمل اللازم اجتماعيا" ويعني مقدار وقت العمل المطلوب لإنتاج سلعة ما في ظروف نموذجية وبدرجة عادية من المهارة وكثافة العمل والأدوات.

لا يسعى ماركس لإثبات نظرية قيمة العمل الخاصة به؛ ووجهة نظره في ذلك كالتالي: أولا، أن ذلك هو ما تفعله الرأسمالية؛ فهي تجمع قوى العمل من أجل إنتاج السلع التي تُقارن ببعضها لاحقا في السوق، وأن الشيء الوحيد المشترك

والقابل للقياس في هذه السلع هو وقت العمل المتضمن في هذه السلع. وثانياً؛ إذا بدأنا النظر للرأسمالية بهذا الأسلوب؛ ستبدأ طريقة عمل النظام بالغة التعقيد في الوضوح، وهذه القدرة على فهم النظام- والتي لا يوفرها الاقتصاد التقليدي- هي برهان نظرية ماركس لقيمة العمل.

٣- العمل الميت والعمل الحي

ما يهم ماركس عندما يتحدث عن كمية وقت العمل المستخدم في إنتاج سلعة ما، هو إجمالي وقت العمل الضروري اجتماعياً والذي يتألف من نوعين من العمل؛ أولهما النوع الأبسط والمسمى بـ "العمل الحي". وهو العمل الذي يبذله العمال في المكان والزمان الحاليين. ومثلاً لذلك؛ عمل الفرد لصنع كرسي.

يستلزم لذلك إضافة كم محدد من "العمل الميت"؛ وهو العمل المبذول في الماضي والمتضمن داخل المواد الأولية والآلات اللازمة لإنتاج السلعة النهائية. وفي مثال الكرسي الخشبي؛ يجب أن يكون لديك عملاً ميتاً من خشب وصبغ ومسامير الخ، كل هذه الأشياء لها قيمتها التي كانت نشأت من عملية إنتاجها. فهناك العمل المبذول لتقطيع الأشجار وتقسيم جذوعها في ألواح خشبية؛ إلى جانب العمل المتضمن في نقل هذه الأخشاب الخ.

كما أن الأدوات والماكينات المستخدمة في إنتاج الكرسي سوف تبلى وتُستهلك بمرور الوقت؛ وبينما تُستهلك هذه الأدوات، فإن جزءاً من قيمتها ينتقل أيضاً إلى المنتج النهائي.

وتعكس قيمة السلعة النهائية كل ذلك. وفي حالة الكرسي المذكورة سابقا، فإنها تعكس قيم كل المدخلات من مواد أولية وجزء من الأدوات والماكينات بالإضافة للقيمة التي أضافها العمل الحي للعامل.

٤ - فائض القيمة والربح والاستغلال

إذا افترضنا أن الرأسمالي يستطيع بيع السلعة المنتجة بقيمتها، فإنه سيسترجع كمية ما أنفقه للحصول على المواد الأولية والجزء المتعلق بقيمة الماكينات والأدوات وغيرها مما استخدم في إنتاج السلعة.

إذا فالعمل الميت الذي اشتراه الرأسماليون لا ينتج عنه أي ربح أو خسارة؛ ماذا إذن عن العمل الحي الذي أضيف إلى قيمة المنتج النهائي بواسطة العامل؟

هنا تصبح الأمور أكثر إثارة للانتباه: الرأسمالي يستأجر قوة العمل أي قدرة العامل على العمل؛ ولنفترض أن الرأسمالي يستأجر العامل ليوم عمل من ثماني ساعات، وأن العامل في هذه المدة يضيف قيمة للمنتج النهائي تساوي ثماني ساعات؛ فكم ينبغي أن يدفع الرأسمالي للعامل مقابل عمل اليوم؟

لا يوجد سبب يفسر لماذا يجب أن يتقاضى العامل ما يساوي ثماني ساعات من القيمة، فالعامل يلزمه ببساطة قيمة تكفيه ليعاود العمل في اليوم التالي من مأكّل وملبس واسترخاء يكفي لإعادة تنشيط قوة عمله.

هذه القيمة ربما تقل كثيرا عن الساعات الثمانية؛ فربما تكون ساعتين أو ثلاثة أو أربعة مثلا. وبغض النظر عن الكمية الدقيقة، فإن الرأسمالي لن يربح على كتف

العامل في لحظة معينة من يوم العمل ليخبره بأنه قد أدى عمله حتى الآن إلى تغطية تكلفة ما يتقاضاه من أجر وأنه بدءا من هذه اللحظة (ولباقي اليوم) يعمل لمنفعة الرأسمالي بشكل بحت؛ العملية تُخفي وراء مسألة الأجر ولكنها تبقى هي الاستغلال.

أطلق ماركس على الفارق بين القيمة التي يخلقها العمل الحي وبين ما يتلقاه العمال "فائض القيمة"؛ وهي القيمة الناشئة من وقت العمل الفائض.

إن فائض القيمة هو ما يشكل أساس الأرباح التي يجنيها الرأسمالي، وبالنسبة لماركس فإن كل ربح الرأسمالي بالتأكيد يُستمد أساسيا من استخلاص فائض القيمة من العمال. وهذا هو سبب رؤية ماركس للرأسمالية كنظام مبني على استغلال العمال.

٥- رأس المال

إن رأس المال هو القيمة التي توضع في حركة من أجل التوسع، أي من أجل توليد الربح.

كما رأينا، فالرأسماليون يشترون العمل الميِّت ويستأجرون العمل الحي للعمل لصالحهم، ومن ناتج عملية الاستغلال يحصلون على ربح.

ومن وجهة نظر الرأسمالي، قسم ماركس رأس المال إلى ما أسماه "رأس المال الثابت" و"رأس المال المتغير". والمقصود برأس المال الثابت هو المواد الأولية والماكينات إلى آخره مما يشتريه الرأسمالي. وهذه زاوية أخرى للنظر إلى العمل

الميت، والسبب الذي جعل ماركس يصفه بالثابت هو أن قيمته لا تنمو ولا تتكمش أثناء عملية الإنتاج؛ وإنما تنتقل قيمته ببساطة إلى المنتج النهائي. أما المقصود برأس المال المتغير فهو القيمة المقدمة لتوظيف العمال؛ وهذه متغيرة لأنها تُحدث قيمة جديدة لصالح الرأسمالي أثناء عملية الإنتاج وهي القيمة المضافة.

وبرغم ذلك فإن الأمر يبدو، من وجهة نظر الرأسمالي، كما لو أن رأس ماله (أو رأس مالها) ككل هو ما ينتج الربح، حتى وإن كان الواقع هو أن العمل المأجور بواسطة رأس المال المتغير هو وحده ما يخلق الربح.

هناك أيضا مجموعات من الرأسماليين، كما عرفهم ماركس، يستمدون أرباحا بطرق أخرى. من هذه الطرق مثلا، ما سنناقشه في الجزء الثاني من هذا الكراس بخصوص من يديرون بنوكا والتي غالبا ما تكون مربحة جدا. لكن هذه الأرباح، وغيرها مما يتم كسبها في مجالات أخرى من الاقتصاد غير المنتجة للسلع أو للخدمات والتي لا تخلق فائض قيمة، إنما تتضمن مجموعات من الرأسماليين يستولون على حصة من إجمالي فائض القيمة الناشئ من الإنتاج. وبمعنى آخر، فإن الدرجة التي يتم عندها استخلاص فائض القيمة من مجمل طبقة العاملين بأجر، هي ما تحدد إجمالي الربح الذي يتصارع عليه لاحقا الرأسماليون المختلفون.

٦- الصراع الطبقي

إن أماكن العمل هي الموقع الأساسي لتوليد الربح، ولهذا السبب يخصص الرأسماليون قدرا كبيرا من الوقت والطاقة لضمان أداء العمال لعملهم لوقت طويل

وباجتهاد. كما أن حقيقة الاستغلال تضمن وجود نضالات حول مسائل مثل طول مدة يوم العمل أو درجة كثافة الاستغلال، وقد خصص ماركس جزءًا كبيرًا من المجلد الأول لكتابه "رأس المال" لدراسة تلك الصراعات.

إن الأجور، وهي كمية ما يتقاضاه العمال لإعادة إنتاج قوة عملهم، ليست مقدارًا ثابتًا. وهناك مكون "معنوي وتاريخي" لمسألة الأجور، كما وصفه ماركس، أحدثته الصراعات الماضية والحاضرة.

إن واقع الاستغلال وما ينتج عنه من معارك يوضح كيف أن الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال هو جزء متأصل في المجتمع الرأسمالي وليس شيئًا يظهر ببساطة في لحظات معينة. وبالفعل قد تحدّث ماركس عن كون الصراع الطبقي "تارة مخفيا وطورا مفتوحا". حتى في أصعب الظروف يجد العمال وسائل للمقاومة؛ إما من خلال التباطؤ أو التخريب أو حتى بمنتهى البساطة من خلال انتزاع دقائق قليلة إضافية للذهاب لدورات المياه أو في راحات الغداء.

يستطيع العمال إدراك ما لديهم من قوة من خلال ممارسة المقاومة، ولهذه القوة اعتبارها. على خلاف الأشكال الأخرى من الاضطهاد مثل العنصرية والتمييز الجنسي، فإن استغلال العمال هو بالواقع مصدر للقوة. فقدره العمال على الإضراب والامتناع عن العمل أو احتلال أماكن العمل هي تشكل قوة سلطة على أرباب أرباب عملهم. وكما سنرى في الجزء الثاني من هذا الكراس، فإن هذه الأرباح هي شريان حياة النظام الرأسمالي.

هوامش:

(١) إن الدرجة التي يخشى حديثي العهد بالماركسية من أفكار ماركس هي ما دفعنا لإصدار هذا الكراس التعليمي والذي يحاول إرشاد القارئ بدلا من طرح بعض المقالات حول الاقتصاد؛ ويتألف الكراس من جزئين وبالتالي يمكن تناوله على مرحلتين.

(٢) كأى محاولة علمية لفهم جانب من جوانب الحياة؛ يتضمن الاقتصاد الماركسي قدرا محددا من المصطلحات. وملخص هذه المصطلحات سيتم عرضه في نهاية الكراس لتسهيل وصول القارئ لتعريف المصطلحات.

الجزء الثاني: الأزمة والتراكم

عرف ماركس الرأسمالية بأنها مزيج من الاستبدال في أماكن العمل والفوضى في السوق. وفي الجزء الأول تعرضنا للجانب الأول من ذلك وهو الاستغلال الذي ينشئ الربح داخل أماكن العمل. والآن ينبغي أن ننظر لكيفية تنافس الرأسماليين.

١ - المنافسة في السوق

وُجدت الأسواق قبل أن تصبح الرأسمالية نظاما اقتصاديا مسيطرا بوقت طويل، لكنها بشكل عام قد لعبت دورا ثانويا في حياة الناس. أما في الرأسمالية، فالسوق له دور مركزي. إذ أن تقريبا كل ما يحتاجه غالبية العمال، سواء من بضائع من مأكّل وملبس وأجهزة تليفزيون وكومبيوتر أو من خدمات مثل رحلات الاتوبيس أو دخول السينما، كل ذلك يتم مبادلتة بالنقود في السوق. والأمر نفسه بالنسبة للرأسمالي، الذي يشتري الماكينات والمواد الأولية ويستأجر قوة العمل من سوق العمل.

ليس السوق مكانا لمبادلة البضائع بالنقود فحسب، بل هو أيضا مكان للمنافسة الشديدة بين الرأسماليين. وقد وصف ماركس الطبقة الرأسمالية بأنهم "عصابة من الإخوة الأعداء" تجمعهم رغبة مشتركة في استغلال الطبقة العاملة؛ وفي الوقت نفسه يحارب بعضهم البعض لتحديد من سيحصل على الحصة الأكبر من الأرباح التي تتولد من استغلال العمال.

إن هذه المعركة التنافسية تدور في المقام الأول من خلال خفض أسعار السلع، إذ يحاول الرأسمالي التغلب على منافسيه من خلال تخفيض أسعار السلع والخدمات التي يبيعها لمستوى أدنى من أسعار منافسيه.

٢- تخفيض أسعار السلع

كيف يخفض الرأسماليون من أسعار السلع التي يبيعونها دون التأثير على أرباحهم؟

بشكل عام؛ فالمنافسة في الأسعار تشمل رفع إنتاجية القوة العاملة، وذلك من خلال إدخال أساليب جديدة وبالتحديد تقنيات جديدة تسمح بإنتاج سلع وخدمات معينة باستخدام قدرا أقل من قوة العمل الإجمالية. وبمعنى آخر، يمكن استخدام ابتكارات تقلل من إجمالي وقت العمل اللازم اجتماعيا والمدمج في كل سلعة معينة.

يمكننا شرح ذلك بمثال بسيط (٣)؛ لنفترض إنني أملك شركة للطباعة، وأنني أوظف عاملة واحدة (وهذا فرضا لتبسيط الحسابات) تعمل لمدة عشر ساعات يوميا وتتقاضى أجرا تساوي قيمته خمس ساعات.

وللتبسيط، لنقل أن ساعة العمل الواحدة تساوي ١ جنيه تحديدا. في هذه الحالة، ستتقاضى العاملة أجرا يوميا يساوي ٥ جنيه، وإجمالي القيمة الجديدة التي ستخلقها هذه العاملة (العمل الحي الذي أوظفه) يساوي ١٠ جنيه.

لكن، وكما ناقشنا في الجزء الأول، بعض العمل الميت سيُستهلك أيضا في هذه العملية. لنقل إن العمل الميت المستهلك يوميا يساوي ١٥ جنيه؛ شاملا جزء من قيمة ماكينة الطباعة بالإضافة للمواد الأولية مثل الورق والحبر.

إذاً فإجمالي قيمة المنتج تساوي ٢٥ جنيه. وجدت أنه يمكنني إنتاج ٢٥ نسخة من كتاب أثناء يوم العمل الواحد؛ وبالتالي فكل نسخة ستُبَاع مقابل ١ جنيه. وسنفترض أنني استخدم الأساليب والماكينات النموذجية التي يستخدمها كل الرأسماليين الآخرين في صناعة المطبوعات، والذين يبيعون كتبهم بنفس السعر (١ جنيه للكتاب).

إذاً، كيف يمكنني التغلب على المنافسين؟

إن الإجابة هي أن آخذ بعضاً من الأرباح التي جمعتها خلال الفترة السابقة واستثمرتها في ماكينة طباعة أحدث وأقوى وأكثر تقدماً. ولنقل - جدلاً - أن ماكينة الطباعة الجديدة تلك غالية الثمن ولا بد من دفع ٤٥ جنيه كاستثمار في العمل الميت (ثلاثة أضعاف العمل الميت بالدورة السابقة). وهذه الجنيئات الخمس وأربعون تمثل جزءاً من ماكينة الطباعة الجديدة باهظة الثمن التي اشتريتها إلى جانب كمية أكبر من الحبر والورق ستتحول فيما بعد لكتب خلال يوم العمل. بعد كل ذلك، وجدت أنه يمكنني إنتاج ١٠٠ كتاب كل يوم.

لازلت أوظف عاملة واحدة لتشغيل ماكينة الطباعة (أي أن كمية العمل الحي المستغل والأجور المدفوعة وفائض القيمة الناتج لم تتغير).

بالتالي، فإن إجمالي القيمة المنتجة الآن كل يوم = ٤٥ جنيه + ١٠ جنيه = ٥٥ جنيه.

إن فكل كتاب من ١٠٠ كتاب أنتجها الآن يتكلف ٥٥ قرشا؛ وهذه هي القيمة الجديدة المحتواة في كل كتاب. لكنني لا أجد سببا يضطرني لبيع كتبي مقابل ٥٥ قرشا، فالمنافسون لا يزالون يبيعون كتبهم مقابل ١ جنيه. إذا فيمكنني بيع كتابي مقابل ٩٥ قرشا، وفي وقت قريب سأحقق أرباحًا ضخمة لأنني أبيع كتبي بسعر يفوق تكلفة الإنتاج الجديدة (القيمة الجديدة، أي ٥٥ قرش) وهو نفسه السعر الذي يقل عن سعر المنافسين.

في النهاية، فإن أي رأسمالي لا يدخل التكنولوجيا الجديدة (ماكينة الطباعة الحديثة في المثال) في مصنعه سيخرج من المنافسة، إذ لن يقدر أن ينافسني. وهذا يحفز كل الرأسماليين على تكرار الاستثمار الذي قمت به وحتى التغلب عليّ إن استطاعوا من خلال استخدام تقنيات أكثر تقدما.

من خلال هذه العملية تستمر منافسة تخفيض الأسعار حتى تقترب هذه المنافسة بسعر المنتج من قيمته الجديدة (٥٥ قرشا للكتاب).

٣- التراكم

يوضح هذا المثال شديد البساطة كيف يتنافس الرأسماليون، ولكن هذه المنافسة تتطلب استثمارا؛ وهذا الاستثمار بدوره يُموّل بالأرباح. بمعنى آخر، يضطر

الرأسماليون لتحويل بعض أرباحهم إلى استثمارات جديدة. وهذا ما أسماه ماركس "التراكم".

ولتحقق التراكم، عليك أن تستغل العمال مستخلصًا فائض القيمة من العمل الحي وعليك أيضا أن تنافس. ومن لا يفعل ذلك من الرأسماليين يخرج من مجال الأعمال. ولنتخيل رأسماليًا يمتلك مطبعة ويحاول أن يستخدم ماكينات طباعة عمرها ١٠٠ سنة؛ إلى أي مدى يمكنه البقاء في صناعة الطباعة؟

لا يوجد ما يسمى بالرأسمالي الأخلاقي؛ فإما أن تكون أخلاقيًا أو تكون رأسماليًا. وهذا يعني أن النظام، وبشكل أساسي، هو نظام خارج عن السيطرة، وذلك ليس بالنسبة للعمال فقط ولكن بالنسبة للرأسماليين أيضا. فالرأسماليون مرغمون على التصرف بأسلوب يحدده منطق نظامهم الرأسمالي نفسه.

إن ما سبق يجعل من الرأسمالية النظام الاقتصادي الأكثر ديناميكية على الإطلاق. فالرأسمالية تبتكر وتقدم التكنولوجيا الجديدة محولة ظروف الوجود الإنساني بشكل متكرر وبوتيرة أعلى من أي مجتمع سابق؛ وهي بذلك تخلق للإنسانية إمكانية القضاء على الندرة والجوع والحاجة. لكنها في الوقت نفسه تخفق في تحقيق هذه الإمكانية. إذ أن التوجه نحو التراكم يجعل أيضًا من الرأسمالية النظام الأكثر تدميرًا على الإطلاق؛ وذلك لأنها يجب عليها القضاء على أي عائق أمام التراكم، مثل إجراءات السلامة في أماكن العمل وحقوق العمال والبيئة وغيرها.

كما أن الرأسمالية نظام غير مخطط قد تجد فيه تسارعًا انفجاريا للتراكم والنمو ثم تجد انهيارا حيث يمتلئ السوق بفائض في عدد السلع ويجاهد كل واحدٍ من الرأسماليين المتنافسين لطرد الآخر من المنافسة.

يعني ذلك بشكل عام أن هذا النظام سيحوي دائما دورات من الازدهار والكساد، كما ظهر طيلة تاريخ الرأسمالية. وبرغم أن السبب الدقيق لكل أزمة على حدة يختلف عن أسباب الأزمات الأخرى، فإن دائما ما ستحدث الأزمات بسبب طبيعة النظام. وقد تحدث الأزمة بسبب زيادة في الإنتاج لا يستوعبها السوق أو بسبب المضاربة المالية ومقامرة الأفراد على استمرار الازدهار طويلا أو بسبب أي من المشاكل العديدة التي تصيب النظام دوريا. فمن المستحيل أن يبقى هناك رأسمالية دون أزمات.

٤ - الأزمة تزداد عمقا

إلى جانب ذلك النمط العام من الازدهار والركود، توجد اتجاهات تميل على المدى الطويل إلى جعل الركود أسوأ وجعل الازدهار أضعف، وأهم هذه الاتجاهات هو ما أسماه ماركس "قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض".

وحتى نفهم كيف يعمل هذا القانون، يمكننا الرجوع للمثال السابق الخاص بصناعة طباعة الكتب. وقد اتضح في هذا المثال كيف أنه في مدى قصير يمكنني - كـرأسمالي- أن أحقق أرباحا ضخمة من خلال الاقتطاع من أرباح المنافسين بعد أن أدخلت على صناعتي تكنولوجيا أحدث وأقوى.

ماذا سيحدث إذن عندما يتحدث كل المتنافسين نفس الأسلوب الجديد في الصناعة؟

في النهاية سينخفض ثمن الكتاب ليصل لقيمته الجديدة (٥٥ قرشاً).

لنلقي نظرة إلى مصير الأرباح خلال هذه العملية.

قبل أن أشتري آلة الطباعة الجديدة؛ كنت أكسب ٥ جنيهات يومياً (الجزء غير المدفوع من القيمة الجديدة التي خلقتها العاملة الموظفة بمصنعي) وهذا المكسب على أساس استثمار ٢٠ جنيهاً (أجور وعمل مبيت تُستخدم في الإنتاج). وكرأسمالي لا يهمني مقدار الربح بقدر ما يهمني العائد على الاستثمار. وهو عدد الجنيهات التي أرباحها مقابل كل جنيهه استثماره. وهذا العائد (ما أرباحه مقسوماً على ما استثماره) هو ما أطلق عليه ماركس "معدل الربح". في البداية كان معدل الربح $= 20/5 = 1/4 = 25\%$.

ماذا يحدث بعد أن أصبحت آلة الطباعة الجديدة في متناول جميع الرأسماليين في صناعة الطباعة؟ سينخفض سعر بيع الكتاب إلى ٥٥ قرشاً. ما زلت أحقق ٥ جنيهات ربحاً يومياً لأنني لازلت أوظف عاملة واحدة تخلق ١٠ جنيهات قيمة جديدة وتتلقى ٥ جنيهات كأجر. لكن إجمالي استثماري يساوي ٥٠ جنيهاً.

معدل الربح الآن $= 50/5 = 10/1 = 10\%$!

إنّ بمعنى آخر؛ ربما أحقق في المدى القصير أرباحاً ضخمة، لكن معدل الربح سينخفض على المدى الطويل على مستوى صناعة الطباعة.

لننظر الآن لهذه العملية وهي تحدث على مستوى النظام الرأسمالي ككل. سنجد - على المدى البعيد جداً- أن الاستثمار في قدر أضخم وأضخم من العمل المبيت بالنسبة للعمل الحي على مستوى النظام كله يشكل ضغطاً على معدلات الربح، وهذا ما يدفع معدل الربح نحو الانخفاض في المدى الطويل.

وكما جادل ماركس، فإن للرأسمالية ميول نحو إقصاء العنصر الخالق للقيمة الجديدة، وهو العمل الحي. كتلة أكبر وأكبر من الاستثمارات تطارد كتلة من الأرباح قياساً أصلاً مقيد بحجم الطبقة العاملة وكمية العمل التي تؤديها هذه الطبقة.

إن أحد سخافات الرأسمالية هي أن الرأسماليين، كما سبق ورأينا، مرغمون على مراكمة الأرباح، لكنهم في فعلهم هذا يطلقون عمليات تخفض من معدلات أرباحهم على المدى الطويل. هذا بدوره يزيد من صعوبة التراكم الإضافي.

إذا كان معدل ربحك على مدار عام يساوي ٥٠%، يمكنك ببساطة أن تحتفظ بأموالك لمدة عامين ثم تستخدمها بعد ذلك في مضاعفة حجم أعمالك. وإذا كان معدل ربحك ١٠%، فسيتطلب الأمر منك ١٠ أعوام. أما إذا كان ١% فسيلزمك قرناً كاملاً.

إن هذا التراجع الطويل في الربحية، والذي يعيق قدرة النظام على التوسع هو ما يدفع الأزمات نحو التفاقم ويجعل التعافي منها أضعف.

٥- رفع معدلات الربح

لو كان ما سبق هو كل ما تحويه الصورة؛ لانهارت الرأسمالية منذ زمن. وقد وعى ماركس أن الأمور ليست بهذه البساطة، ولذلك فبجانب قانونه لميل معدل الربح نحو الانخفاض، تحدثت ماركس عن اتجاهات تعويضية تبطئ أو تعكس هذه العملية.

يوجد اتجاهان هامين من هذه الاتجاهات. الأول هو أن يقوم الرأسمالي ببساطة بزيادة مقدور استغلاله للعمل الحي. ولنتخيل في المثال المذكور سابقا أنني - كرأسمالي - توقفت عن دفع ٥ جنيهاً يومياً للعاملة التي أوظفها وخففت أجرها إلى ٤ جنيهاً يومياً. ذلك سيرفع معدل أرباحي على الفور. لكن هناك حدود لذلك، فحتى لو استطعت أن أخفض أجر العاملة إلى صفر جنيهاً يومياً، لا يمكنني أن أستخلص منها أكثر من ١٠ جنيهاً كقيمة يومية. وقبل أن أخفض أجرها إلى لا شيء فمن المحتمل أن تترك العمل أو تضرب عنه! كما أن الأجر لا بد وأن يكون كافياً لإعادة إنتاج قدرة العاملة على العمل إلى جانب المتطلبات المادية الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى؛ فهناك، كما ذكرنا سابقاً، عنصراً معنوياً وتاريخياً للأجور انتزعه العمال من الرأسماليين بنضالهم الماضي والحاضر.

أما الآلية الثانية فهي تخفيض كلفة الاستثمارات. فعملية المنافسة في الأسعار التي أشرنا لها تؤثر أيضاً على سعر المواد الأولية والماكينات التي يشتريها الرأسمالي بما يشمل الاستثمارات الجديدة. ولنرجع لمثالنا، فإذا انخفض سعر ماكينة الطباعة الجديدة المتطورة التي اشتريتها، وانخفض سعر المواد الأولية كالورق والحبر، ذلك يعني أن إجمالي المبلغ الذي استثمره في العمل المبتدئ قد انخفض فعلياً بدلاً من الارتفاع؛ وبالتالي فإنني أتوقع أن يرتفع معدل ربح صناعتي.

مبدئياً، لا يوجد سبب لعدم حصول ذلك؛ أما فعلياً، فالأمور في الرأسمالية تميل للعمل بشكل مختلف.

التكنولوجيا الحديثة تميل للبدء بسعر مرتفع. لكن هناك منفعة ضخمة تعود على أول الرأسماليين الذي يحصل عليها، وإن كانت بسعر غالي؛ وذلك لأنني - كرأسمالي في المثال - انتفعت بها في التغلب على المنافسين. وقد ينخفض سعر التكنولوجيا الجديدة لاحقاً، لكن ذلك لا يعود على بالنتيجة بالضرورة. تخيل أنني استثمرت ١٠ ملايين جنيه في آلة الطباعة الجديدة؛ فلن ينفعي أن ينخفض سعرها إلى ١ مليون جنيه خلال عام. وفي الحقيقة هذا يساعد المنافسين في التغلب عليّ والتقليل من أرباحي.

عملياً وخلال فترات زمنية طويلة، إن المشهد الظاهر هو ارتفاع الاستثمار بالنسبة للربح وبالتالي انخفاض الربحية على المدى الطويل.

إن، كيف يمكن واقعياً استعادة معدلات الربح بشكل فعال؟

٦- الأزمة وتدمير رأس المال

إن الطريقة الأهم لاستعادة معدلات الربح هي ما أطلق عليه ماركس "تدمير رأس المال" وهذا يحدث أثناء الأزمة نفسها. في خلال الأزمة يبدأ أمران في الحدوث؛ الأول هو أن يتلقى العمال ضربة من خلال البطالة وانخفاض الأجور، وهذا ما قد يمنح النظام انتعاشًا على المدى القصير.

والأكثر أهمية من ذلك، أنه خلال الأزمة تقوم الشركات المتعثرة بإغراق السوق بسلعها بسعر لا يمثل سوى جزء صغير من قيمتها الحقيقية، أو تفلس تلك الشركات معرضة نفسها أو ممتلكاتها للبيع أمام الشركات المنافسة وبسعر رخيص. وترتفع أرباح تلك الشركات التي تتجو من الأزمة وتنتزع هذه الاستثمارات الرخيصة وترتفع أرباحها نسبة إلى استثماراتها - كما تلقى هذه الشركات الناجية انتعاشًا من جراء الهجوم على العمال.

إن هذه العملية من التدمير وخفض القيمة، والتي تحدث عبر النظام الرأسمالي ككل، تستطيع أن توفر استعادة كافية للربحية تصل بالنظام للازدهار مرة أخرى.

إن قياس التدمير يستطيع أن يؤثر على قياس الازدهار الذي يتبعه، وسبب ازدهار ما بعد الحرب العالمية الثانية البادئ بقوة في أواخر أربعينات القرن الماضي هو مدى تدمير رأس المال في الفترة السابقة له (فترة الثلاثينات والحرب العالمية الثانية).

٧- تمركز وتركز رأس المال

إن العملية التي تهرب من خلالها الرأسمالية، في المدى البعيد، من نزعاتها الذاتية في اتجاه الأزمة هي عملية من تدمير جزء من النظام. لكن هذه العملية تزداد خطورتها مع مرور الوقت، والسبب وراء ذلك هو التغيرات التي يمر فيها النظام مع الوقت.

إن الرأسمالية التي حلها ماركس كانت رأسمالية شركات صغيرة يديرها رأسماليون أفراد. ومع تطور النظام تؤدي عملية التراكم إلى ما أسماه ماركس "تركز رأس المال" وهو تكديس القيمة في يد الرأسماليين لدرجة كبيرة أثناء استخلاصهم للأرباح من العمال. وإلى جانب تلك العملية؛ هناك عملية ثانية وهي "تمركز رأس المال"، ويقصد بها تغلب الرأسماليين الناجحين على منافسيهم مما ينتج عنه شركات أكبر.

تخلق هذه الآليات عالما من الشركات العملاقة المتشابكة. خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ترافقت هذه الآليات نزعة أخرى وهي تقاوم أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في المجال الاقتصادي، لخلق عالم "الإمبريالية"؛ عالم مكون من شركات عملاقة عالقة مع دولها القومية الخاصة بها، تسعى إلى تقاسم النفوذ على الاقتصاد العالمي فيما بينها مستعينة بالوسائل العسكرية جنباً إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية.

القياس الكبير لوحدات رأس المال قد يدعو حكام الدول واصدقائهم في الدائرة الأوسع للطبقة الحاكمة إلى الخوف من السماح للأزمة بإسقاط الشركات العملاقة التي تشكل النظام. انهم يواجهون خطر حقيقي وهو دخول الرأسمالية في ركود لا يمكنهم سحبها منه. لذا يمكنهم أحياناً التدخل لمنع تقاوم الأزمة، مثلاً من خلال

انقاذ الشركات المتعثرة او دعم المصارف. لكن التناقض هنا يكمن في ان من خلال هذا التدخل قد تُمنع الأزمة من لعب دورها "بتنظيف" النظام، مما قد يؤدي إلى فترات طويلة من الربحية المتدنية.

٨- المالية والمضاربة

تبقى هناك سمة أخرى من سمات الرأسمالية ستساعدنا في إكمال هذا العرض الأساسي.

إن المالية، ومنذ البداية، كانت ملمحا من ملامح هذا النظام. فالنشاط المصرفي يلعب دورا هاما في المساعدة على دفع التراكم.

في أي لحظة، هناك رأسمالي يملك أرباحا لا يستخدمها وهناك رأسمالي آخر يحتاج مالا ليستثمره لكنه لم يحقق بعد الربح الكافي لتمويل الاستثمار. المصارف تسمح للرأسماليين بإيداع أموالهم الخاملة في حسابات مصرفية ليكسبوا في المقابل بعض الفائدة. كما تقرض المصارف رأسماليين راغبين في الاستثمار وفي المقابل تأخذ منهم فائدة.

إن الفائدة التي يدفعها الرأسماليون للمصارف هي جزء من فائض القيمة المستخرج من العمال. طبعا لدى المصارف أنشطة أخرى مثل السماح للعمال بإيداع ما يكسبونه من العمل وإقراض الناس لشراء ما يستهلكونه وغيره. لكن الوظيفة الأساسية والأهم للنظام المالي تبقى تسهيل عملية التراكم و"دفع الرأسمالية إلى تجاوز حدودها" كما أشار ماركس.

فضلا عن دفع الرأسمالية إلى تجاوز حدودها، قد تؤدي المالية إلى نشر وتفاقم الأزمة. فأتساءل الأزمات قد تصاب المصارف بحالة من الهلع حول ما قدموه من قروض وحول إمكانية استردادها. فالديون قد تُستدعى للسداد فجأة؛ وهذا يدفع الشركات المتعثرة نحو الإفلاس. أو أن مصرف ما قد ينهار ساحباً معه (نحو الانهيار) عدداً من الشركات الناجحة نسبياً التي قد سبق وأودعت أموالها في هذا البنك.

ليس ذلك فقط؛ بل أن النظام المالي يشمل أيضاً أنشطة تتعدى مسألة الإقراض والاقتراض. إذ أن مع تطور الرأسمالية يبدأ نشوء أسواق لـ "رأس المال الزائف" كما أسماه ماركس.

تشكل البورصة أحد الأمثلة. إذ تعرض الشركات أسهمها التي يشتريها المستثمرون، وهذه الأسهم قد تعطي صاحبها دوراً في إدارة الشركة وعموماً تكسبه جزءاً من الأرباح. لكن هذه الأسهم لا تعتبر رأس مال بالمعنى الماركسي. المال الذي تكسبه الشركة من بيع الأسهم والذي يمكنها انفاقه على آلات أو أجور هو رأس مال حقيقي. وعلى عكس ذلك، الأسهم هي ببساطة قطع من الورق تمنح حاملها حقوقاً معينة في الشركة (طارحة الأسهم في البداية). لكن الأسهم لها سعر مرفق بها ويكسب حاملها دخلاً جارياً؛ وبالتالي تبدو ظاهرياً وكأنها رأس مال لكنه رأس مال زائف.

عندما يستثمر الرأسماليون في رأس المال الزائف، فهم إما يحاولون وضع أيديهم على دخلاً جارياً من إنتاج يتوقعون حصوله في المستقبل أو أنهم ببساطة

يضاربون في البورصة، أي يشترون أسهم على أمل في أن ترتفع أسعارها ليبيعوها محققين ربحاً. وكلا العمليتين تتضمن مخاطرة على المستثمرين.

تنامي بعض هذه الأسواق المالية بشكل شديد التعقيد، لكن ما يربطهم جميعاً هو أن أنشطتهم لا تنتج أي قيمة جديدة بشكل مباشر. فهذه الأسواق هي مكان يستخدم فيه الرأسماليون ثرواتهم لمحاولة تحقيق ربح ورقي من خلال خداع بعضهم البعض مثلما يحدث في نادي كبير للمقامرة.

وبرغم ذلك، تتصل هذه الأسواق في النهاية بعالم الإنتاج. وما دامت الأمور تجري بشكل جيد، فأسعار الأسهم (وغيرها من أمثلة رأس المال الزائف) غالباً ما تفقد اتصالها بقدرة النظام على توليد قيمة جديدة. وهذا ما يسمى بالفقاعة المالية.

لكن مثل ذلك الموقف لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى؛ في النهاية تجبر الأزمة النظام المالي بعنف على العودة إلى واقع ما تستطيع الرأسمالية تحقيقه. وأحياناً ينخفض سعر الأسهم فجأة بتأثير محدود على الاقتصاد الأوسع وأحياناً أخرى تساعد مثل هذه الفورات المالية على تحفيز وإعلان أزمة أوسع تظهر من خلالها مشكلات كامنة في النظام الرأسمالي.

٩- المثال العددي (٤)

لقد فرضنا (تبسيطاً للحسابات) أن ١ جنيه يساوي ساعة واحدة من وقت العمل الضروري اجتماعياً.

الحالة الأولى

هناك عاملة واحدة؛ تعمل لمدة ١٠ ساعات يوميا وتتقاضى ٥ جنيه كل يوم.
بالإضافة إلى ١٥ جنيه من المواد الخام واستهلاك الماكينة كل يوم. وأنتج
٢٥ كتابا.

إذن:

العمل الميت المستخدم = ١٥ جنيه.

العمل الحي المضاف = ١٠ جنيه.

الأجور = ٥ جنيه.

الاستثمار = العمل الميت + الأجور = ١٥ جنيه + ٥ جنيه = ٢٠ جنيه.

قيمة الناتج = العمل الميت + العمل الحي = ١٥ جنيه + ١٠ جنيه = ٢٥ جنيه.

قيمة الكتاب الواحد = قيمة الناتج / عدد الكتب = ٢٥ جنيه / ٢٥ = ١ جنيه.

فائض القيمة = العمل الحي المضاف - الأجور = ١٠ جنيه - ٥ جنيه = ٥
جنيه.

معدل الربح = فائض القيمة / الاستثمار = ٥ جنيه / ٢٠ جنيه = 1/4.

بعد أن حصل الجميع على التكنولوجيا الجديدة

لاتزال هناك عاملة واحدة، ولا تزال تعمل عشر ساعات يوميا وتتقاضى ٥ جنيه
أجرا يوميا. لكن الآن لدينا ٤٥ جنيه من المواد الخام والماكينه يتم استهلاكها
يوميا. وأني أنتج حاليا ١٠٠ كتاب.

إذن:

العمل الميت المستخدم = ٤٥ جنيه.

العمل الحي المضاف = ١٠ جنيه.

الأجور = ٥ جنيه.

الاستثمار = العمل الميت + الأجور = ٤٥ جنيه + ٥ جنيه = ٥٠ جنيه.

قيمة الناتج = العمل الميت + العمل الحي = ٤٥ جنيه + ١٠ جنيه = ٥٥ جنيه.

قيمة الكتاب الواحد = قيمة الناتج / عدد الكتب = ٥٥ جنيه / ١٠٠ = ٠,٥٥
جنيه.

فائض القيمة = العمل الحي المضاف - الأجور = ١٠ جنيه - ٥ جنيه = ٥
جنيه.

معدل الربح = فائض القيمة / الاستثمار = ٥ جنيه / ٥٠ جنيه = ١/١٠.

هوامش:

(٣) هذا المثال العددي سيتم عرضه باختصار وبالأرقام في نهاية الكراس.

(٤) هذا المثال العددي الذي ذُكر في الجزء الثاني من الكراس؛ وهو يشرح ببساطة نموذجا لما يحدث في الرأسمالية. وبرغم توضيحه لكيف تتم المنافسة وكيف تؤدي المنافسة لتقليص الأرباح؛ إلا أنه لا يجب أن يؤخذ حرفيا. وقد ذكر ماركس في مجلده الثالث من رأس المال أن فائض القيمة يتم إعادة توزيعه بين الرأسماليين بشكل يمنح السلع أسعارا تختلف عن قيمتها المدمجة فيها. وقد ذكرنا أسماء بعض الكتب لمن اراد التعرف على مثل هذه المسألة بعمق وتفصيل. والنتيجة الإجمالية هي ان الميل نحو خفض معدل الربح لا يقتصر على رأسمالي بعينه أو صناعة بعينها وإنما يتم ذلك على مستوى النظام ككل.

قاموس المصطلحات

خضعت كثير من المفاهيم التي استخدمها ماركس لنقاشات محمومة عبر عقود، وهنا نقدم إيضاحا علميا مبسطا كمقدمة أساسية. ولمن يرغب في تعريفات أكثر تفصيلا وعمقا؛ عليه أن يتناول القراءات الموصي بها في نهاية الكراس.

التراكم:

هو العملية التي من خلالها يتم إعادة استثمار فائض القيمة المستمد من العمال أثناء عملية الإنتاج. وقد جادل ماركس بأن المنافسة بين الرأسماليين تفرض عليهم مراكمة رأس المال.

رأس المال:

هو القيمة التي يضعها الرأسماليون في حركة كمحاولة لتوليد الربح، وإذا امتلك شخص ما مالا؛ فإنه لا يعتبر بالضرورة رأس مال. لكن إذا استخدم هذا المال ليفتح مصنعا مثلا ويوظف عمالا محاولا كسب مزيد من المال؛ فعندها يعتبر المال - المذكور سابقا - رأس مال.

السلعة:

هو الشيء الذي يُنتج ليُباع؛ سواء كان سلعة مادية أو خدمة.

رأس المال الثابت:

يقصد ماركس برأس المال الثابت رأس المال المُستثمر في الآلات والمواد الخام وغيرها مما يستخدم في الإنتاج.

العمل الميت:

هو رأس المال الثابت من زاوية أخرى، فهو تلك الأشياء التي ينتجها العمل في الماضي ثم تُستخدم لاحقا في الإنتاج؛ مثل الآلات والمواد الخام.

القيمة التبادلية:

هي النسبة التي تتم بها مبادلة سلعة واحدة بسلعة أخرى على أساس ما تحويه كل من السلعتين من قيمة. ولذلك يمكننا أن نضرب مثلا كالتالي: أن القيمة التبادلية لسيارة تساوي ٢٠٠٠٠ رغيفا من الخبز، ولأن النقود هي سلعة أيضا؛ فيمكننا القول إن القيمة التبادلية للسيارة تساوي ١٠٠٠٠ جنيه (إذا كان سعر رغيف الخبز ٥٠ قرشا).

الاستغلال:

هو العملية التي من خلالها يتم انتزاع العمل غير مدفوع الأجر من العمال. وفي الرأسمالية؛ يتخذ ذلك شكلا من انتزاع الرأسماليين لفائض العمل من العمال الذين يوظفونهم.

رأس المال الزائف:

هي أوراق مالية تحقق دخلا جاريًا محتملاً؛ مثل السندات والأسهم، ويتم التجارة بها وفقاً لقانون الحركة الخاص بها؛ وترتبط هذه الأوراق المالية بعملية الإنتاج بشكل غير مباشر.

الفائدة:

هي الدخل المكتسب من خلال إقراض رأس المال. وبالنسبة للفائدة التي يدفعها الرأسماليون للبنوك أو غيرها من المقرضين؛ فإن هذه الفائدة هي جزء من فائض القيمة الذي يحصل عليه الرأسمالي من استغلاله للعمال.

قوة العمل:

هي القدرة على العمل، ويستأجر الرأسمالي قوة عمل العامل عندما يوظفه للعمل لديه. وبعد انتهاء العمل؛ يجب على العامل استعادة قوة عمله إذا أراد أن يتم توظيفه مرة أخرى.

العمل الحي:

هم العمال الموظفون لدى الرأسمالي الذي يحقق فائضاً للقيمة من خلال قوة عملهم.

سعر السوق:

هو السعر الذي يتم دفعه للحصول على السلعة فعلياً (بالمعنى النقدي).

الربح:

هو ذلك الجزء من فائض القيمة المستخلص من العمال والذي يتبقى مع الرأسمالي

(وذلك على العكس من الفائدة التي يتم دفعها للبنوك أو الإيجار الذي يتم دفعه لمالك الأرض)، وبالمعنى الدقيق للكلمة؛ فماركس يسميه "ربح المقابلة".

معدل الربح:

هو النسبة بين فائض القيمة إلى إجمالي الاستثمار (في رأس المال الثابت ورأس المال الحي)، إذن فهو العائد على الاستثمار.

وقت العمل الضروري اجتماعيا:

هو الوقت اللازم لإنتاج شيء ما باستخدام الدرجة السائدة في المجتمع من المهارة وكثافة العمل والأسلوب والتكنولوجيا.

فائض العمل:

هو العمل الذي يؤديه العمال ما بعد العمل اللازم لإنتاج قيمة تكفي لتغطية تكلفة تجديد قوة عملهم.

فائض القيمة:

هي القيمة التي يخلقها العمال بخلاف تلك القيمة التي تغطي تكلفة تجديد قوة عملهم (أجورهم) ويحصل عليها الرأسمالي، وفائض العمل هو ما يخلق فائض القيمة.

القيمة الاستعمالية:

هي الاستخدام المحدد والذي من خلاله توافق السلعة احتياج الإنسان.

القيمة:

هي كمية وقت العمل اللازم اجتماعيا والمتضمن في السلعة.

رأس المال المتغير:

هو رأس المال الذي يُستثمر في العمل الحي؛ عندما يوظف الرأسمالي عمالا مقابل أجر.

أسئلة للنقاش:

يتضمن تحليل ماركس للرأسمالية نظرية العمل للقيمة. كيف يمكنك الإجابة على شخص يدّعي أن الأسعار تعتمد على مدى وفرة أو ندرة السلع؟

إلى مدى يمكن للحكومات التأثير للقضاء على الأزمة؟

كيف يمكنك الإجابة على شخص يخبرك أن مشكلات الرأسمالية هي انعكاس للطمع البشري؟

هل يمكن استغلال الروبوتات (الإنسان الآلي)؟

لمزيد من القراءة حول الموضوع:

- أعمال كارل ماركس عن الرأسمالية؛ المجلدات الثلاث لكتاب (رأس المال) وكتابه المختلفة عن الموضوع والمتاحة في كثير من الإصدارات.

- كتاب (الرأسمالية المنهارة: دليل للاقتصاد السياسي الماركسي) لمؤلفه جوزيف كونارا؛ والذي يعرض مقدمة لأفكار ماركس الاقتصادية وتطبيقاتها على الرأسمالية.
- كتاب (رأسمالية الأموات الأحياء "الزومبي": الأزمة العالمية وما أشار له ماركس)؛ والذي يكشف التطور التاريخي للرأسمالية بالتفصيل.
- كتاب "الأفكار الثورية لكارل ماركس" لمؤلفه أليكس كولينيكوس.
- كتاب (دليل كتاب رأس المال لماركس) لمؤلفه ديفيد هارفي؛ والذي يشرح كتاب رأس المال لماركس خطوة بخطوة.
- مؤلفات أخرى أكثر عمقا وتتناول جوان أكثر تعقيدا من الرأسمالية؛ مثل كتاب (حدود رأس المال) لديفيد هارفي، وكتاب (إحياء رأس المال لماركس) لأندرو كليمان وكتاب (ما وراء الأزمة) لجاجيلمو كارشيدي.